



السفيرة الفرنسية وم. سهي أشكناني ود. سميرة السيد عمر خلال جولة في المشروع (محمد هاشم)



م.سهي أشكناني ود.سميرة السيد عمر والسفيرة الفرنسية آن كلير ليجيندر ود.حسن كمال ود.أسامة الصايغ ود.شيخة السند والحضور خلال الزيارة

طورها «الأبحاث» بالتعاون مع هيئة الطرق وشركة فرنسية وستطبق على جميع الجسور في الكويت

أشكناني لـ «الأنباء»: تقنية ذكية لرقابة السلامة الإنشائية لجسر تقاطع شارع القاهرة وطريق الفحيحيل

- النظام عبارة عن «سينسرات» مربوطة في غرف تحكم لدى معهد الأبحاث وسوف يتم ربطه مع هيئة الطرق
- سفيرة فرنسا: المشروع غير مسبوق في الشرق الأوسط ويشهد على مساهمة الشركات الفرنسية في خطة التنمية
- سميرة عمر: المشروع أحد نشاطات الخطة الإستراتيجية التاسعة 2020-2025 للمعهد لدعم الخطة التنموية
- كمال: النتائج الملموسة للمشروع سوف تشجع أصحاب القرار على الاعتناء بالبنية التحتية في الدولة

د.أسامة الصايغ، أن المشروع هو الخطوة الأولى والضرورية نحو المدن الذكية المستدامة، والتي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والوسائل الأخرى لتحسين كفاءة التشغيل والصيانة والخدمات ذات العلاقة مع ضمان تلبية احتياجات الجوانب الاقتصادية والبيئية.

مراقبة السلامة

من جهة أخرى، تحدثت مديرة برنامج استدامة واعتمادية البنية التحتية في معهد الكويت للأبحاث العلمية د.شيخة السند، عن أهمية تطبيق آلية تقنية مراقبة السلامة الإنشائية للجسور والطرق والتي تساهم بمراقبة الأداء الهيكلي بشكل استباقي في ظل التغيرات التشغيلية والبيئية، وإطالة العمر المتبقي للجسور والطرق عن طريق تقليل الأعطال كنتيجة للاكتشافات المبكرة، بالإضافة إلى تقليل تكاليف الصيانة، موضحة أنه يمكن تطبيق التقنية المذكورة في الموقع ومواقع أخرى لمراقبة أداء وسلامة المنشآت على مدار الساعة.

أحدث التقنيات

وبدوره، أكد مدير المشروع د.جعفر علي بارول، أن في هذا المشروع قد تم إنشاء نموذج أولي لتكنولوجيا رقابة السلامة الإنشائية للجسور في الكويت، والتي يمكن الآن توسيع نطاقها إلى الجسور والبنى التحتية الأخرى في الكويت، مبيناً أن هذه التقنية أس آتش أم (SHM) تعد هي أحدث التقنيات التي يتم تطبيقها في جسور الكويت للمرة الأولى، حيث يمكن استخدام هذا النظام لتحديد السلامة الإنشائية الهيكلية للجسر مباشرة بعد الزلزال أو أي أحمال عرضية، وأضاف أنه قد تم من خلال هذا المشروع تطوير تقنية لقياس أوزان الشاحنات في الوقت الفعلي، والتي من شأنها أن تساهم وتساعد في تحديد الشاحنات ذات الأوزان الزائدة، موضحاً إمكانية استغلال معلومات أوزان المركبات الدقيقة لتطوير تصاميم الطرق والجسور والخطوط الإسفلتية.

الجمهورية الفرنسية لدى البلاد، آن كلير ليجيندر: هذا مشروع غير مسبوق في منطقة الخليج والشرق الأوسط، وستنتج التكنولوجيا التي طورتها شركة OSMOS الفرنسية، فرصاً لتزويد البنى التحتية الكويتية بتقنيات ذكية مع تعزيز سلامة وصيانة وأداء أفضل.

وأضافت أنه بعد توقيع مذكرة تفاهم مع معهد الكويت للأبحاث العلمية، قامت شركة OSMOS بتمويل توفير أجهزة الاستشعار ونظام تحليل البيانات التي تم تركيبها على هذا الجسر وستمكن البيانات معهد الأبحاث وهيئة الطرق من تحسين الصيانة ومراقبة حالة البنية التحتية وحركة المرور وتقليل المخاطر، معربة عن أملها في أن يؤدي هذا المشروع الأول من نوعه إلى مزيد من التطوير لصالح البنى التحتية الأخرى في الكويت.

وزادت قائلة: إن هذا المشروع يشهد على مساهمة الشركات الفرنسية مثل شركة OSMOS في خطة التنمية الوطنية للكويت ورؤية 2035، وتتمتع فرنسا بخبرة كبيرة في مجال البنية التحتية، ولاسيما النقل، كما أن نظامها البيئي التكنولوجي هو من بين الأنظمة الأكثر ديناميكية في العالم، ويسعدنا المساهمة في المشاريع المستقبلية لوزارة الأشغال العامة في هذا المجال.

نتائج ملموسة

من جانبه، أفاد عضو المجلس البلدي د.حسن كمال بأن النتائج الملموسة لهذا المشروع ستشجع أصحاب القرار والمختصين على الاعتناء بالبنية التحتية الخاصة بالجسور والمباني المميزة في الدولة، معرباً عن أملها بأن يتم تعميم هذا النظام في باقي الجسور في الكويت.

وأضاف كمال أن البنية التحتية في الكويت تحتاج إلى مراقبة مستمرة للحفاظ على العمر الافتراضي للجسور وتقليل الكلفة الدورية للمبنى أو الجسر.

أفاد المدير التنفيذي لمركز أبحاث الطاقة والبناء في معهد الكويت للأبحاث العلمية



تقنية ذكية لمراقبة السلامة الإنشائية

مثل هذه المشاريع التنموية. **معهد الأبحاث**

من جانبها، قالت مدير عام معهد الكويت للأبحاث العلمية د.سميرة السيد عمر، أن المشروع يهدف إلى تطبيق السلامة الإنشائية للبنى التحتية والمرافق ومنها الجسر المذكور، من خلال دراسة مدى تأثير الأحمال المرورية على تلك المنشآت، مشيرة إلى أنه يعد من البحوث التطبيقية الرائدة والأولى من نوعها في الكويت والمساندة لمشاريع القطاعات الحكومية المتعلقة بتطوير مشاريع البنية التحتية، ويتمثل في ترسيخ مفهوم المنشآت الذكية في مراقبة أدائها الهيكلي في الأوقات الفعلية خلال الحركة المرورية العادية والعرضية غير المتوقعة، وأن هذا المشروع هو عمل بحثي مشترك بين معهد الكويت للأبحاث العلمية والهيئة العامة للطرق والنقل البري.

وأضافت أن المشروع هو أحد نشاطات الخطة الاستراتيجية التاسعة 2020-2025 للمعهد، والتي وضعت لدعم الخطة التنموية المستدامة للمبلاد لتحقيق كويت جديدة 2035، وأن المعهد ملتزم بدعم تنفيذ خطة التنمية الوطنية، من خلال تقديم حلول علمية وهندسية وتطوير تقنيات وأنظمة عملية لغالبية قطاعات الدولة الحيوية ومنها البنى التحتية.

سفيرة فرنسا من جانبها، قالت سفيرة

دقيقة ودورية تقيس الوضع الإنشائي نتيجة تأثير هذه الجسور بالأحمال والأوزان من المركبات والشاحنات أثناء مرورها على الجسور قيد الإنشاء وقد تم تجربته في أحد المشاريع التنموية في الدولة وهو مشروع تطوير شارع القاهرة. وأضافت أن تركيب هذا النظام هو جزء من خطط الدولة لتطوير شبكة الطرق والبحث عن بنية تحتية متكاملة مستدامة متطورة منها مشروع تطوير شارع القاهرة، فتم اختيار هذا المكان أو المشروع لنرى النتائج الملموسة من تركيب هذا النظام الذي سوف يطبق على كل الجسور التي يتم تنفيذها حالياً في الكويت. وأشارت إلى أن هذا النظام تم تجربته من قبل معهد الأبحاث على برج الحمراء، وذلك لمراقبة البرج من أي اهتزازات أو أحمال أو أضرار إنشائية «لا قدر الله» فيكون هناك إنذار مسبق يساعد على سرعة التحرك وعمل الإصلاحات المطلوبة في أي مكان.

وعن فائدة هذا النظام والهدف من تركيبه، قالت أشكناني أن فائدته تكمن في إعطاء العمر الافتراضي المسموح لهذا الجسر ويعمل على التنبيه لأعمال الصيانة الدورية المطلوبة له مما يساعد على تقليل التكلفة المطلوبة لصيانة الجسر، وذلك من الإيجابيات التي نبحث عنها حفاظاً على المال العام وتوفير التكلفة لصيانة

الكويت للأبحاث وسوف يتم ربطه مع هيئة الطرق بحيث تكون هناك نتائج وبيانات

وأوضحت أن هذا النظام عبارة عن سينسرات مربوطة في غرف تحكم لدى معهد

الديوان الوطني لحقوق الإنسان

National Diwan for Human Rights

إعلان عن وظيفة أمين عام

يعلن الديوان الوطني لحقوق الإنسان عن فرصة عمل للكويتيين من حملة المؤهلات الجامعية التخصصية لشغل وظيفة

أمين عام الديوان الوطني لحقوق الإنسان

الشروط المطلوبة:

- 1- أن تتوافر فيمّن يعين الشروط التالية:
 - أ- أن يكون كويتي الجنسية.
 - ب- أن يكون محمود السيرة وحسن السمعة.
 - ج- ألا يكون قد سبق الحكم عليه في جناية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.
 - د- أن تثبت لياقته الصحية لشغل الوظيفة وتحدد شروط اللياقة الصحية وفقاً لما هو صادر عن وزير الصحة في هذا الشأن.
 - هـ- ألا يكون قد سبق فصله من الخدمة بقرار تأديبي ما لم يمض على صدوره 3 سنوات على الأقل.
 - و- أن يكون متفرغاً للوظيفة.
 - ز- تقديم بيان عن أبرز إنجازاته وإسهاماته في الجهة/ الجهات التي عمل/ يعمل بها ومقترحات لتفعيل وتطوير الوظيفة المراد شغلها وتحقيق أعلى أداء فيها وتطوير النظم التي تحكم العمل بالديوان وتبسيط إجراءاته.
- 2- الحصول على الشهادة الجامعية من جامعة الكويت أو إحدى الجامعات المعتمدة لدى المجلس الأعلى للجامعات أو وزارة التعليم العالي بمعدل تخرج لا يقل عن جيد بفائته ويفضل التقدير والمؤهل الأعلى.
- 3- أن تكون لديه خبرة لا تقل عن 20 سنة ميلادية.
- 4- ألا يكون متقاعداً.
- 5- إتقان اللغة الإنجليزية (كتابة/ قراءة/ محادثة) واجتياز الاختبارات فيها، شرط لدخول الاختبارات التخصصية الأخرى.
- 6- إجادة تامة في استخدام الحاسب الآلي.

المستندات المطلوبة:

- أ- صورة من شهادة الجنسية/ البطاقة المدنية/ شهادة الميلاد (بصيغة PDF فقط).
- ب- صورة من المؤهل العلمي الجامعي وكشف الدرجات من الأمانة العامة للمجلس الأعلى للجامعات الخاصة بالنسبة للجامعات الخاصة داخل دولة الكويت، أو من وزارة التعليم العالي للجامعات العربية والأجنبية.
- ت- شهادة خبرة مصدقة، موضحاً بها الخبرة تفصيلاً والتدرج الوظيفي والراتب الذي يتقاضاه.
- ث- شهادة حديثة (لمن يهيمه الأمر) من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عن مدة الخبرة المسجلة لديها.
- هـ - البيان المشار إليه في البند (1) من الفقرة (ز) من الشروط أعلاه.
- و- صورة شخصية حديثة قياس (4×6) خلفية بيضاء بصيغة JPG.
- ز- لن يلتفت إلى الطلبات غير المستوفاة الشروط أوالمستندات المطلوبة.

على راغبى التوظيف بالديوان الوطني لحقوق الإنسان ممن تتوافر فيهم الشروط المبينة أعلاه تقديم طلب التوظيف لشغل الوظيفة المطلوبة شخصياً في مقر الديوان لحقوق الإنسان (برج الحمراء - الشرق - الدور 12) وذلك خلال الفترة اعتباراً من 2021/3/28 حتى 2021/4/8 ابتداءً من الساعة 10:00 صباحاً حتى الساعة 1:00 ظهراً

«هيئة البيئة» سجلت 225 مخالفة منها 114 قيد الصلح

شيخة الإبراهيم لـ «الأنباء»: إحالة 121 قضية

بيئية إلى النيابة خلال فبراير

والتفتيشي ولن تتهاون مع المخالفات البيئية في أي من القطاعات بهدف حماية البيئة والصحة العامة، مشددة على أن عملية تسجيل المخالفات إضافة إلى أنها تستهدف ردع المخالفة والتعويض عنها إلا أنها أيضاً تستهدف التوعية بأهمية عدم ارتكاب المخالفات، لكي تصبح المحافظة على الشأن البيئي ثقافة وأسلوب حياة.

الأخير الذي أجرته الهيئة لأعمالها خلال الشهر الماضي بين إحالة 121 حالة إلى النيابة العامة جراء مخالفات بيئية تم ارتكابها سواء من قبل أفراد أو شركات وهيئات. ولغقت إلى أنه تم تسجيل استكمال عمليات إجراء الصلح لـ 114 حالة تقوم بتسوية أوضاعها وتسديد مبالغ الغرامات. وأوضحت أن الهيئة مستمرة في عملها الرقابي



شيخة الإبراهيم

أعلنت مديرة إدارة العلاقات العامة والإعلام في الهيئة العامة للبيئة شيخة الإبراهيم أن الهيئة سجلت 225 مخالفة خلال فبراير الماضي تنوع التعامل معها إما بالإحالة إلى النيابة أو بتسوية محاضر صلح معها وتسديد المبالغ المستحقة. وقالت في تصريح خاص لـ «الأنباء» إن الإحصاء